

إلى طلاب قسم الفلسفة – جامعة دمشق – دراسات عليا

محاضرة الفكر العربي المعاصر السابعة والثامنة

تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٩ – ٢٠٢٠/٥/٦

عنوان المحاضرة: "الدولة القطرية أساس الوحدة العربية"

د. محمد عابد الجابري

أستاذ المقرر: أ.د. فارس النداف

مطلوب حاسية

مكتبة

لادوية نظر توعية مادة بناء قضائ الفكر العربي المعاصر
د محمد عبد الجباري مركز دراسة الوحدة العربية ماير ردة لبنان ١٩٩٤م

باب ثاني
فصل اول

أولاً: الدولة القطرية أساس الوحدة العربية

... وإذن فكل تفكير في الوحدة العربية، اليوم أو غداً، لا ينطلق من واقع الدولة القطرية العربية الراهنة هو تفكير ينتمي إلى مرحلة مضت وانتهت، تفكير لم تعد له، إطلاقاً، أية وظيفة ولا أية مهمة.

كيف يعيد القوميون العرب بناء الفكر القومي، كيف ينبغي أن يعملوا على إعادة تأسيس فكرة الوحدة في الوعي العربي المعاصر: وعي هذا الجيل والأجيال المقبلة؟

سؤال لا نظن أن أحداً ممن ينتمي إلى الفكر القومي العربي نوعاً من الانتماء يجادل في مشروعية طرحه في الظروف الراهنة. إن هذا يعني أن هناك إجماعاً، أو شعوراً عاماً، بأن المشروع الذي بشر به، منذ قرن أو يزيد، دعاة الوحدة العربية والعاملون من أجلها، أصبح في حاجة إلى تجديد... إلى إعادة تأسيس.

لماذا هذا الإجماع على ضرورة إعادة تأسيس «الوحدة العربية» في الوعي العربي المعاصر؟

لنتجنب أحكام القيمة ولننظر إلى المشروع القومي الذي «عاش عليه» الوعي العربي طيلة القرن الماضي، لا من خلال مقولتي «النجاح» و«الفشل»، بل من خلال ما حققه تاريخياً: لا من خلال ما كان يدعو إليه بل من خلال الوظيفة التاريخية التي قام بها. وفي نظرنا فإن المشروع القومي - أو «فكرة الوحدة» - قد حقق هدفه الموضوعي، التاريخي، مع إعلان استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، ويمكن أن نمدّ في عمره

إلى هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ : ذلك لأن الوظيفة التاريخية لفكرة الوحدة العربية كانت، خلال المائة سنة الماضية، هي تحقيق «استقلال الأقطار العربية». وعندما استقلت الجزائر، وعندما اتضح أن العرب أصبحوا عاجزين عن تحرير فلسطين وتمكينها من الاستقلال، بواسطة حرب تخوضها دول عربية قطرية، غداً واضحاً أن فكرة الوحدة، كما كانت تتحقق في الواقع، أصبحت بغير مضمون، الشيء الذي جعل المشروع القومي يبدو وكأنه وقع في مأزق.

لقد وظفت فكرة الوحدة في المشرق العربي خلال أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، في النضال من أجل «الاستقلال عن الترك» ووظفت بعد ذلك، في المشرق والمغرب معاً في معركة «طرد» المستعمر وتحقيق «الاستقلال» للأقطار العربية كما صَنَعَتْ خريطتها الدول الاستعمارية. وعندما استقلت مجموعة من الأقطار العربية وتأسست جامعة «الدول العربية»، في أواسط الأربعينيات، أخذت الدولة القطرية العربية تترسخ ككيان مستقل يعمل على تجذير وجوده وتأكيد ذاته. أما المهمة الحدودية للجامعة الدول العربية فقد أصبحت منحصرة في عقد اتفاقيات للتعاون من جهة وفي مساعدة الأقطار العربية التي لم تكن قد حققت استقلالها: مساعدتها في تحقيق هذا الاستقلال والخروج إلى الوجود بدولها القطرية من جهة أخرى... وكان آخر قطر حققت فيه فكرة الوحدة العربية مهمتها التاريخية تلك، مهمة انشاء الدولة القطرية، هو الجزائر.

وتأتي هزيمة ١٩٦٧ لتسجل نهاية النهاية: لقد كشفت عن أن الدول القطرية العربية التي رَوَّجَتْ لفكرة الوحدة العربية أكثر من غيرها لا تقلّ تمسكاً بكيانها القطري، وبالتالي فهي لا تريد ولا تقبل التضحية بدولتها القطرية من أجل تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة... وها هي فلسطين تشق اليوم طريقها نحو الاستقلال، نحو الخروج إلى الوجود بدولتها القطرية، من خلال كفاح تتوجّه اليوم انتفاضة وطنية لا «دخل» للدول القطرية العربية في قيامها. وها هي دول الجامعة العربية المجتمعة في مؤتمر قمة بالجزائر (١٩٨٨) تبحث عن السبل الممكنة لمساعدة انتفاضة الشعب الفلسطيني، انتفاضة الاستقلال. و«السبل الممكنة» في مثل هذه الحالة معروفة في تقاليد جامعة الدول العربية: إنها المساعدات المالية، والعمل في المحافل الدولية... إلخ. وغداً ستظهر الدولة الفلسطينية المستقلة إلى الوجود، وستكون آخر الدول القطرية العربية المشكّلة «جامعة الدول العربية».

وإذن، فكل الأدبيات الحدودية وكل النضالات والتضحيات التي بذلت من أجل الوحدة خلال المائة سنة الماضية، كل ذلك قد انتهى، لا إلى تحقيق الوحدة العربية، بل إلى تحقيق الشرط الموضوعي لإمكانية قيام وحدة عربية ما. هذا الشرط

الموضوعي هو وجود دول قطرية مستقلة على الأرض العربية. ذلك لأنه كان يستحيل عملياً قيام وحدة عربية أثناء الحكم العثماني وخلال الفترة الاستعمارية. وكان يستحيل عملياً الانتقال مباشرة من الاستعمار إلى الوحدة في الوطن العربي، بل كان يستحيل عملياً قيام وحدة بين دول حديثة العهد بالاستقلال، دول كان من الحتم عليها أن تنصرف إلى بناء كيائها وتحقيق ذاتيتها.

لقد تحقق هذا الشرط الموضوعي في المغرب العربي «قانونياً» باستقلال الجزائر عام ١٩٦٢، وتحقيق «عكسياً» في المشرق العربي بفشل «القومية العربية» في تحرير فلسطين عام ١٩٦٧ والقبول بالتالي، شيئاً فشيئاً، بالدولة القطرية الفلسطينية (الشيء الذي كان يُعتبر من قبل «إلحاداً» في حق القومية العربية). غير أن التحقيق القانوني لهذا الشرط لم يكن كافياً: لقد كان لا بد من فترة تَبْنِي فيها الجزائر كيائها وتحقيق ذاتيتها كدولة لكي تستطيع التفكير في الوحدة. ولذلك فعندما تحدث الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين - ذي الميول العربية والوحدوية المعروفة - عن الوحدة طرح شعار «وحدة الشعوب» بدل وحدة الدول، لأنه كان منهمكاً في بناء الدولة الجزائرية. واليوم وقد تَمَّ بناء الدولة القطرية في الجزائر وبدأت هذه الدولة «تَشْبَع» من نفسها كما «شبت» كل من المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا من دولها القطرية، اليوم فقط أصبحت فكرة المغرب العربي الموحد - نوعاً ما من التوحيد - مسألة ممكنة التحقيق موضوعياً. وسيحدث الشيء نفسه في المشرق، بعد سنوات، عندما تقوم الدولة الفلسطينية وتأخذ في «الشَّع» من نفسها، الشيء الذي قد لا يستغرق مرحلة طويلة، نظراً لطبيعة المنطقة. (هذا إذا لم يتجه حل القضية الفلسطينية اتجاه «وحدوية» من البداية، كقيام دولة اتحادية بين الأردن وفلسطين).

الشرط الموضوعي لتحقيق الوحدة العربية، أي نوع من الوحدة، قد توفر الآن في المغرب العربي، وهو على وشك التحقق في المشرق العربي. هذا الشرط هو قيام الدول القطرية العربية أولاً ودخولها في مرحلة «الشَّع» من الذات ثانياً. ونحن نقصد بـ «الشَّع من الذات» الحاجة إلى تأكيد الذات والدخول في «التاريخ» من جهة، والشعور بالقصور الذاتي والعجز التاريخي من جهة أخرى. الأقطار العربية الآن، كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها، لم تعد تشعر بالحاجة إلى تأكيد الذات، فذلك ما حققته في العقود الأخيرة، وإنما هي تشعر شعوراً متزايداً بـ «القصور الذاتي»، أعني قصور الدولة القطرية وعجزها عن مواصلة تحقيق وجودها والحفاظ على استقلالها منفردة. إن الدولة القطرية العربية في المغرب كما في المشرق أصبحت تعي تماماً أنها أضحت عبئاً على نفسها، وأنها بدون الدخول في نوع من الوحدة مع أقطار عربية أخرى، أو مع أقطار العربية مجتمعة لا يمكن أن تضمن لنفسها الاستقلال والاستمرار، فضلاً عن الأمن الغذائي.

نخلص مما تقدم إلى أن الايديولوجيا القومية التي دأبت منذ القرن الماضي على طرح «الوحدة العربية» كبديل لواقع «التجزئة»، والتي اعتبرت بالتالي الدولة القطرية - وبلغتها هي: «الكيانات القطرية» - واقعاً «مزيفاً» يجب التشهير به والعمل على محاربته، إن الايديولوجيا القومية هذه قد انتهت مهمتها بقيام نقيضها الموضوعي الذي هو الدولة القطرية العربية بوصفها حقيقة دولية وعربية، اجتماعية واقتصادية ونفسية لم يعد من الممكن القفز عليها حتى على صعيد الحلم. وإذن، فكل تفكير في الوحدة العربية، اليوم وغداً، لا ينطلق من واقع الدولة القطرية العربية الراهنة، هو تفكير ينتمي إلى مرحلة مضت وانتهت، تفكير لم تعد له، إطلاقاً، أية وظيفة ولا أية مهمة.

والتفكير في الوحدة العربية انطلاقاً من الدولة القطرية يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، اقرار اختيارات أساسية في قضايا كانت الايديولوجيا القومية السابقة تطرحها طرحاً منخراطاً في حلمها القافز على الدولة القطرية، وبالتالي طرحاً غير موضوعي، غير تاريخي. هذه القضايا هي التالية: قضية الديمقراطية، قضية الزعامة و«الاقليم القاعدة»، قضية شكل الوحدة.

قضايا ثلاث تشكل معالجتها. معالجة موضوعية تاريخية، المدخل الضروري لإعادة بناء الفكر القومي: الشرط الذاتي لتحقيق الوحدة.

ثانياً: يجب البدء بدمقرطة الفكرة القومية

قد يقول قائل: إنك بربطك الفكر القومي بالديمقراطية هذا النوع من الربط تنزع منه قوته الايديولوجية، القوة التي تحقق بها «الايديولوجيا» هيمنتها. وأقول: أنا أعني هذا تماماً، ولكنني أفضل الوصول إلى الهيمنة بطريق الديمقراطية لأنها وحدها الطريق التي تجعل منها هيمنة مشروعة أما الطرق الأخرى فهي لا تؤدي في مثل وضعنا العربي الراهن إلا إلى تداول الاستبداد.

لا أكتف القارىء أنني أحس، كلما وجهت تفكيري إلى قضية «الديمقراطية» في الوطن العربي، القديم منه والحديث والمعاصر، أحس وكأنني أريد إقحام عنصر «غريب» في جسمه. غير أن ما يجعلني أقاوم هذا الاحساس، ولا أستسلم له، هو إيماني بأن لا شيء يبرر الحكم بأن هذا الجسم «يرفض» بطبيعته ذلك العنصر «الغريب» عنه: الديمقراطية.

والحق أن الديمقراطية المعاصرة، كما أفرزها تطور أوروبا، هي نتاج ظروف ومعطيات تاريخية لم يعيشها وطننا العربي: إن «ديمقراطية» أثينا وروما في «العصر

القديم» كانت مشروطة بنظام العبودية الذي كان قائماً فيهما، فلولا هذا النظام العبودي لما كان هناك ذاك «النظام الديمقراطي». والديمقراطية الغربية الحديثة هي امتداد مباشر لتطور نظام الاقطاع كما عرفته أوروبا. وبما أن الوطن العربي - بل العالم غير الأوروبي الغربي عموماً - لم يعرف لا النظام العبودي ولا النظام الاقطاعي، بالشكل الذي عرفت به أوروبا الغربية، فإنه لم يعرف بالتالي ما كان نتاجاً لهما: أعني الديمقراطية.

غير أن هذه الحقيقة التاريخية ليست قانوناً حتمياً من جنس القوانين الطبيعية التي يسري مفعولها في كل زمان. . . كلا. إن الحقائق التاريخية هي حقائق زمانية أولاً وقبل كل شيء، فإذا تغير الزمان تغيرت، أو على الأقل أصبحت قابلة لأن تتغير وأصبح من الممكن تاريخياً، بالتالي، ظهور حقائق تاريخية جديدة. وهكذا فإن ما يجعلني آمل في امكانية قيام الديمقراطية في الوطن العربي - وغيره من البلدان التي لم تعرفها في تاريخها - هو أن الظروف والمعطيات التاريخية التي كانت تقف دوماً عائقاً أمام انبثاق حياة ديمقراطية فيه قد تغيرت أو هي آخذة في التغير والتبدل، وأن الظروف والمعطيات الجديدة التي تحل محلها، ظروف ومعطيات الحداثة المادية والفكرية، تحمّل معها مظاهر من الديمقراطية، صريحة أو ضمنية، مظاهر يمكن أن تتحول إلى تربة صالحة وخصبة لغرس الديمقراطية في جسم المجتمع العربي، كمبدأ يحكم الفكر والسلوك.

وقد يتساءل القارئ وما هذه «الديمقراطية» التي افتقدناها طوال تاريخنا المديد، وما نزال نفتقدها، وما علاقة هذا بالفكر القومي وضرورة تجديده واعادة بنائه؟

وأجيب عن الشق الأول من السؤال بأن أوضح تعريف للديمقراطية بالنسبة إلى من يفتقدها هو ذلك الذي يميزها عن شيء أو أشياء يمتلكها. ذلك لأنه لا يمكن أن يدرك حقيقة الديمقراطية إدراكاً واضحاً من تقتصر علاقته معها على مجرد السماع بها، ولا أقول السماع عنها لأن كثيراً منا نحن العرب، إذا كان يسمع بوجود الديمقراطية في مكان ما من العالم فهو لا يسمع عنها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة، لأن السماع عن الديمقراطية يتطلب وجود حد أدنى من الديمقراطية هو حرية السماع والاستماع. . . وهذه حرية ليست متوافرة عندنا بما يكفي، ليس بسبب جهل المستمع وحسب بل أيضاً بسبب أنواع من الرقابة مفروضة على السماع والاستماع. . . لنعرف الديمقراطية إذن بضدّها، فبضدّها تتميز الأشياء عندنا، ولنقل إنها: عكس الاستبداد. . . عكس ممارسة السلطة ممارسة لا تخضع للتراضي الحُر بين أناس أحرار. إنها غياب التسلط والقمع في البيت والشارع والمدرسة والحزب والمجتمع ككل، ومن هنا يمكن تعريفها

تعريفاً إيجابياً بالقول إنها سلطة الشعب معبراً عنها بواسطة مؤسسات ينتخبها انتخاباً حراً... ومعلوم أن هذا شيء افتقدناه وما زلنا نفتقده.

أما الشق الثاني من السؤال الآنف الذكر، ويتعلق بعلاقة الفكر القومي العربي بالديمقراطية كما طرحناها فأجيب عنه جواباً بسيطاً واضحاً كما يلي: الفكر القومي عندنا جزء من الفكر العربي ككل، والفكر العربي مظهر من مظاهر الواقع العربي ككل، هذا الواقع الذي قلنا عنه إنه لم يعرف الديمقراطية ولم يمارسها، والذي عاش ويعيش في ظل الممارسات السلطوية الاستبدادية في كل مجال. وإذن، فالفكر القومي العربي كان وما يزال واقعاً تحت تأثير غياب الديمقراطية في وطننا العربي، كان وما يزال فكراً غير ديمقراطي مثله في ذلك مثل التيارات الفكرية الأخرى في الساحة العربية.

ولسنا في حاجة هنا إلى الرجوع إلى الأدبيات القومية العربية للبرهنة على واقع نعرفه جميعاً: يكفي أن نشير إلى التهميش الذي يُعانيه مطلب الديمقراطية في أدبيات الأحزاب القومية، وإلى الهجوم والتشويه اللذين تعرضت لهما الديمقراطية في أدبيات أيديولوجي الأنظمة العسكرية، القومية منها وغير القومية، دُع عنك الممارسات اللاديمقراطية داخل هذا الطرف أو ذاك. لسنا في حاجة إلى تفصيل القول حول هذه المظاهر والوقائع المعروفة لدينا، لأننا نتحدث عنها. لنصرف اهتمامنا إذن إلى ما نَسَكْتُ عنه، إلى ما لا نراه، وإذا رأيناه أعرضنا عنه. لنذكر، بهذه الحقيقة البديهية البسيطة وهي أن أي تيار فكري لا يكون ديمقراطياً إلا إذا اعترف للتيارات الأخرى المخالفة والمضادة له بحقها في الوجود، وبحقها في الدفاع عن نفسها بالوسائل الديمقراطية ذاتها المتاحة للجميع. إن هذا يعني أن التيار القومي العربي لن يكون ديمقراطياً إلا إذا قبل منذ البداية التعايش ديمقراطياً مع التيارات الأخرى المختلفة معه، وطنية كانت أو اقليمية، دينية كانت أو علمانية. ذلك لأنه بدون هذا التعايش الديمقراطي الذي يتيح الفرصة للجميع لكسب الأنصار والطموح إلى التحول إلى أغلبية، بدون هذا النوع من التعايش الديمقراطي سيبقى الباب مفتوحاً أمام الهيمنة الاستبدادية. وهكذا سيرزح الناس تحت نظام من التسلط المتداول، يتناوب فيه على ممارسة الاستبداد جميع الفئات المتطاحنة.

هناك جانب آخر، ويتعلق هذه المرة بالطريق إلى الوحدة العربية المنشودة. هنا أيضاً لا بد من الانطلاق من البديهية الديمقراطية وهي الاعتراف لجميع الأقطار العربية بحق مُتَسَاوٍ في هذه الوحدة ما دامت الوحدة لم تتطور إلى مرحلتها الأخيرة مرحلة إلغاء الدولة القطرية. يجب أن يكون للدولة الصغيرة من الحق في إبداء الرأي مثل ما للدولة الكبيرة. ليس هذا وحسب، بل يجب أن نعترف بأن من حق أي قطر

عربي أن يختار عدم الانخراط في الوحدة. وبعبارة أخرى يجب أن ننظر إلى الوحدة العربية المنشودة على أنها ستكون عبارة عن عقد مبني على الاختيار الديمقراطي الحر. الاختيار في الانخراط فيها ولكن دون أن يلزم عن ذلك حرية الانسحاب منها. إن هذه مشكلة يجب أن تعالج بوضوح في دستور الوحدة.

واضح أن قيام الوحدة بهذه الطريقة الديمقراطية يتطلب أن تكون أنظمة الحكم في الأقطار العربية أنظمة ديمقراطية. وما دامت الديمقراطية غائبة فإن الطريق إلى الوحدة يجب أن يشق لنفسه دروباً ومسالك داخل النضال من أجل الديمقراطية على صعيد القطر الواحد. غير أن هذا لا يعني تأجيل التفكير في الوحدة أو الدخول فيها إلى ما بعد تحقق الديمقراطية في كافة الأقطار العربية. كلا، إن الوحدة يمكن أن تقوم، بهذا الشكل أو ذاك، بين الأقطار العربية جميعها، أو بين مجموعة أو مجموعات منها، في ظل الأنظمة القائمة، وذلك عن طريق التفاوض والتراضي بينها وبدافع تحقيق أنواع من التكامل والتعاون. وتبقى الديمقراطية مطروحة، تبقى قضية الجماهير والقوى الشعبية سواء في الدولة القطرية أو في «دولة الوحدة»، القضية التي سيتم من خلال النضال من أجلها تصحيح المكاسب الوحدوية وتعميقها. بل إن مثل هذه «الوحدة» التي قد تقوم بين الأقطار العربية في وضعها الراهن قد تفسح المجال لقيام تيار وحدوي واحد يخرق الحدود والفئات. تيار قومي واحد على الصعيد العربي.

قد يقول قائل: انك برَبطك الفكر القومي بالديمقراطية هذا النوع من الربط تنزع منه طاقته الايديولوجية، الطاقة التي بها يسعى إلى تحقيق الهيمنة، بل إنك تسحب من الايديولوجيا ما هو طبيعي فيها وهو النزوع إلى الهيمنة. وأقول: أنا أعني هذا تماماً. ولكنني أفضل الوصول إلى الهيمنة بالوسائل الديمقراطية. إن ذلك وحده هو ما يجعل منها هيمنة مشروعة. أما الطرق الأخرى فإنها لا تؤدي، في وضعنا العربي، إلا إلى تداول الاستبداد.

وبعد، فقد يلاحظ القارئ أننا لم نعمل في هذه الفقرات، التي أردنا أن نعالج فيها جانباً من جوانب متطلبات إعادة بناء الفكر القومي العربي، إلا على التذكير ببعض البديهيات... والحق أننا لم نفعل أكثر من ذلك، ليس لأننا نبخل على القارئ بما هو أهم، بل لأننا نعتقد أنه ليس هناك ما هو أهم في عملية البناء من العودة إلى البديهيات... إن الحقيقة والصدق والصواب، وكل الأشياء الجميلة التي من هذا النوع، إنما نجدها في ما هو واضح وبسيط، في ما هو بديهي. وطبيعي أن يكون للوضوح والبساطة ثمن: رؤية الحقائق المرة كما هي، الاعتراف الصريح بالأخطاء. إن ذلك هو وحده الطريق القويم لممارسة النقد الذاتي البناء، الذي بدونه لا معنى لإعادة البناء.

ثالثاً: «الاقليم القاعدة»: مقولة غير علمية، غير اجرائية

وبعد، فيجب أن ننظر إلى «الوحدة» لا كهدف في ذاتها بل من أجل ما ستشبعه من حاجات وتحققه من منافع وتستجيب له من ضرورات. فعلى أساس إبراز الحاجات والمنافع والضرورات يجب أن يتأسس كل إقناع أو اقتناع بالوحدة العربية مستقبلاً. إنه بدون هذا ستبقى كما كانت، حلماً أيديولوجياً رومانسياً يبحث له عن مجال للتحقق خارج الحاضر. في أوهام الماضي وأحلام الآتي الذي لا يأتي.

من الأفكار التي راجت في العقدين الأخيرين، وفي إطار «التنظير» للوحدة العربية، فكرة «الاقليم القاعدة»، وهي فكرة تربط امكانية تحقق الوحدة العربية ببروز أحد الأقطار العربية، المؤهلة لذلك، كقطر يدعو للوحدة ويجذب الأقطار العربية الأخرى إليها، فهو المتزعم لفكرة الوحدة و«القاعدة» التي تتأسس عليها (القاعدة هنا بمعنى قاعدة الهرم وليس بمعنى القاعدة النحوية). وهذه الفكرة مستلهمة مما سمي بـ «التجارب الحدودية» في بعض البلدان الأوروبية كألمانيا وإيطاليا، كما أنها تستعيد بشكل مباشر تجربة الوحدة المصرية - السورية حيث برزت مصر بقيادة جمال عبد الناصر كـ «إقليم قاعدة» لوحدة عربية أعم وأشمل.

إن فكرة «الاقليم القاعدة» هي من الأفكار والمفاهيم والشعارات التي يجب أن يُعادَ فيها النظر بصراحة وبكيفية جذرية إذا نحن أردنا فعلاً الاتجاه، اتجاهاً عملياً وسليماً، نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي بالصورة التي تجعله مواكباً للتطورات التي حصلت والتي ستحصل.

بادئ ذي بدء يجب القول إنه بغض النظر عن الفوارق الجوهرية بين الوحدة الإيطالية والألمانية وبين الوحدة العربية، وبصرف النظر كذلك عن الملابس والظروف التي أحاطت بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا والملابس والظروف التي أدت إلى انفصام سوريا عنها، يجب القول إن فكرة «الإقليم القاعدة» تنبني على آلية ايبيستيمولوجية (معرفية) خاطئة فاسدة، آلية قياس الوحدة العربية المنشودة على «الوحدة» التي تحققت في هذا القطر أو ذاك، في هذه المنطقة أو تلك. وممكن الخطأ في هذه الآلية المعرفية يعرفه جميع المؤرخين وجميع أولئك الذين لهم علاقة مع فلسفة العلوم ومنهجها. ذلك إنه من المقرر المعروف في علم منهجية التاريخ أن ما يميز الحادثة التاريخية عن الحوادث الطبيعية والاجتماعية هي أنها حادثة فريدة لا تتكرر. إن عملية الوحدة بين قطرين أو أقطار هي حادثة تاريخية فريدة مقيدة بزمانها وظروفها تماماً مثل وفاة ملك أو إعلان حرب. ومثل هذه الحوادث التاريخية تحدث مرة واحدة،

فهي فريدة لا تتكرر: إن وفاة ملك معين أو نشوب حرب معينة من الحوادث التي لا تحدث إلا مرة واحدة في التاريخ، ولذلك يقال: التاريخ لا يعيد نفسه.

نعم، لا أحد يشك في أن التاريخ مملوء بحوادث متشابهة تحدث في أمكنة وأزمنة مختلفة، ولكن تشابه الحوادث التاريخية ليس من قبيل التشابه الذي يجعل منها أشباهاً ونظائر يمكن قياس بعضها على بعض، كلا. إن لكل حادثة تاريخية ظروفها وملابساتها، أسبابها وفرادتها، وبكلمة واحدة: تاريخيتها. وهكذا فالحوادث «الوحدوية» - ولا أقول «التجارب الوحدوية» لأن هذه عبارة غير مستقيمة علمياً، فالوحدة بين قطرين أو أقطار هي حادث تاريخي وليس «تجربة» كالتجارب الفيزيائية والكيميائية والاجتماعية - أقول إذن: الحوادث الوحدوية كثيرة ومتعددة على مسار التاريخ، ولكنها جميعاً حوادث فريدة، كل واحدة منها لها ظروفها وملابساتها الخاصة، وليس هناك في هذه الظروف والملابسات ما يمكن اعتباره «ثابتاً» أو قانوناً، بل كل مكوناتها هي عبارة عن «متغيرات» مرتبطة ارتباطاً جوهرياً باللحظة التاريخية. وإذن فالقول بوجود «قانون علمي للتجارب الوحدوية» قول غير علمي: ذلك لأنه إذا كانت الوحدة الإيطالية أو الألمانية مثلاً قد تحققت انطلاقاً من اقليم قام بدور «القاعدة» أو القطب الجاذب، فليس معنى ذلك أنه لا بد في كل وحدة من اقليم من هذا النوع، ولا أنه كلما توفر مثل هذا الاقليم في منطقة ما من العالم كانت تلك المنطقة مؤهلة لأن تقوم فيها وحدة بين أقطارها.

وفكرة «الاقليم القاعدة»، فضلاً عن كونها فكرة غير علمية، هي أيضاً غير إجرائية، أعني أنها غير صالحة للتعبئة الايديولوجية في ظل الوضع العربي القائم. إن القول بـ «الاقليم القاعدة»، معناه تصور بناء الوحدة على أساس أن قطراً عربياً واحداً هو المركز والأقطار الأخرى أطراف وتوابع، معناه تقديم الوحدة العربية للأنظمة والشعوب على أنها تعني من الناحية العملية إسناد الرئاسة والزعامة والهيمنة إلى قطر معين منذ البداية، أي دون سابق تجربة ولا سابق انتخاب ولا سابق تراض. ومن الطبيعي، والحالة هذه، أن يفتر حماس الأقطار «غير المؤهلة» لأن تكون اقليماً قاعدياً، بل من المنتظر أن تحارب هذه الأقطار كل دعوة إلى الوحدة التي من هذا النوع، دفاعاً عن كيانها ورفضاً للتبعية. وإذا عرفنا أن كثيراً من الأقطار العربية - بل جميعها - تتعصب لقطريتها، وأن كثيراً منها قد ترى في الوحدة المؤسسة على «الاقليم القاعدة» ضياعاً لشخصيتها ومصالحها - أو على الأقل هذا هو رأي أصحاب المصالح في هذه الأقطار - إذا عرفنا ذلك تبين لنا أن فكرة الوحدة تحتاج في الظروف الراهنة - ولربما في جميع الظروف - إلى نوع من «تأليف القلوب». ومن هنا ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يجعل الوحدة تعني في أذهان بعض الأطراف نوعاً ما من الخسارة، بل يجب إبراز المكاسب وبيان طرق تنميتها بواسطة الوحدة ومن خلالها.

ومثل فكرة «الاقليم القاعدة» في فسادها وعدم إجرائيتها، فكرة «الزعيم» أو «القائد». إن ربط مشروع تاريخي ضروري لتقدم الأقطار العربية كمشروع الوحدة بظهور «قائد ملهم» أو «زعيم بطل» معناه نقل فكرة الوحدة من مجال الواقع إلى مجال الميثولوجيا، مجال الأساطير. إن فكرة «الزعيم» في هذا المجال لا تختلف في شيء عن فكرة «المهدي المنتظر» التي عاشت عليها «جماهير» القرون الوسطى، الفكرة التي لعبت دوراً سحرياً في حمل الناس على الصبر وانتظار الفرج الذي يأتي ولا يأتي: يأتي لأن نهاية الزمان «قريبة»، ولا يأتي لأن عمر الطغيان مديد.

إن الحلم بـ «الوحدة» التي تتمحور حول «الإقليم القاعدة» ويقودها «الزعيم» حلم ميثولوجي، طوباوي. فأني من الأقطار المرشحة للوحدة أو الاتحاد، في أي بقعة من العالم، تقبل راضية التخلي عن كيائها وإعلان التبعية أو الاندماج في «الأخ الكبير»: الإقليم القاعدة؟ وأي شعب يقبل (والشعب طبقات وفئات ذات مصالح مختلفة) تسليم زمام أموره لـ «زعيم» يقع خارج حدود بلده؟ إن ذلك إذا حدث فإنما يحدث في ظروف استثنائية. والظروف الاستثنائية لا تشكل قاعدة.

يجب التخلي إذن عن فكرة «الإقليم القاعدة» والتحرر من حلم «الزعيم البطل» والنظر بدلاً من ذلك إلى مطلب الوحدة العربية نظرة موضوعية تتعامل معها كمشروع عملي تاريخي: عملي بمعنى أنها يجب أن تؤسس على المصلحة والتراضي، وتاريخي بمعنى أن الواقع العربي نفسه أصبح يفرض الاتجاه نحو تحقيق حد أدنى من التعاون والتنسيق والتكامل - والاندماج إن أمكن - بين الأقطار العربية. إن الأقطار العربية لم تعد قادرة اليوم، وربما ستكون أكثر عجزاً غداً، عن توفير الضروري من الأمن، والضروري من الغذاء، والضروري من الشغل، والضروري من التعليم، والصحة... إلخ. فضلاً عن التقدم نحو الأحسن، إلا إذا انخرطت ضمن مجموعة متكاملة متحدة. وبالتالي فالواقع اليومي، الواقع الحياتي، هو الذي يضغط اليوم من أجل الاتجاه نحو الوحدة وليس مجرد الحلم ولا مجرد «الأمل المنشود». وإذن فالتفكير في الوحدة اليوم يجب أن يتجه اتجاهاً عملياً، الاتجاه الذي يبدأ بتحقيق الممكن القريب، ويجعل منه مرحلة من مراحل الطريق نحو الممكن البعيد.

إن بناء التفكير في الوحدة على المصلحة والمنفعة والاستجابة لضرورات الواقع تتطلب إذن الأخذ بهذا الواقع كما هو. والواقع العربي القائم اليوم هو مجموعة من الدول القطرية لكل منها نفس الشخصية القانونية وربما نفس الاعتزاز بهذه الشخصية. وإذن، فالوحدة بينها لن تكون ممكنة عملياً إلا إذا كانت مبنية على نوع من التعاقد الذي تتساوى فيه الأطراف: على التراضي. والعنصر الجوهري المؤسس يجب أن يكون الاقتناع بضرورة الوحدة وبمنفعتيها. وواضح أنه في هذه الحالة لا معنى

لـ «الإقليم القاعدة» لأن كل قطر سيكون له من الحقوق وعليه من الواجبات ما للباقي، أو على الأقل ما سيكون موضوع اتفاق وتراض. ولا معنى كذلك لفكرة «الزعيم» لأن الزعيم الوحيد يجب أن يكون صوت الأغلبية في إطار مؤسسات الوحدة، المؤسسات المنتخبة انتخاباً حراً نزيهاً.

وبعد، فيجب أن ننظر إلى «الوحدة» لا كهدف في ذاته بل من أجل ما ستشبعه من حاجات وتحققه من منافع وتستجيب له من ضرورات. فعلى أساس إبراز الحاجات والمنافع والضرورات يجب أن يتأسس كل اقناع أو اقتناع بالوحدة العربية مستقبلاً... إنه بدون هذا ستبقى، كما كانت، حلماً ايديولوجياً رومانسياً يبحث له عن مجال للتحقق خارج الحاضر: في أوهام الماضي وأحلام الآتي الذي لا يأتي.

رابعاً: الوحدة أشكال ومستويات

لنقل إذن إن شعار «الوحدة العربية الاندماجية الشاملة» شعار ينتمي إلى مرحلة الحلم: حلم الماضي، ولربما حلم المستقبل أيضاً. أما الواقع العربي الراهن فهو لا يتحمل هذا الشعار، لا يقدر على حمله، إن الممكن اليوم هو أشكال من الوحدة يتداخل فيها، ويتكامل، العمل الاقليمي والعمل القومي...

لا بد من الاعتراف - في اطار اعادة بناء الفكر القومي العربي - بأن الايديولوجيا الوحدوية، التي عاش عليها الوحدويون العرب في العقود الماضية، كانت ايديولوجيا طوباوية، حاملة، إلى أبعد حد. وليس هذا من قبيل القدح فيها، فالنزوع نحو الطوباوية من خصائص الايديولوجيا، خصوصاً عندما تكون الشروط الموضوعية الضرورية لتحقيق مشروعها لم تتوافر بعد. ولكن عندما تبدو في الأفق امكانية تحقيق الشكل العملي من مشروعها ذاك، يغدو من الضروري تصفية الحساب مع الجانب الطوباوي فيها والانصراف انصرافاً كلياً إلى ما يقدمه الواقع من إمكانات.

والجانب الطوباوي الحالم في الايديولوجيا الوحدوية خلال العقود الماضية - وخلال الخمسينيات والستينيات بصفة خاصة - يتمثل في كونها لم تكن تقبل عن الوحدة الاندماجية الشاملة بديلاً: كانت ترفض الشكل الاتحادي بدعوى أن هذا الشكل لا يحقق الوحدة بل يكرس القطرية، وكانت ترفض قيام أي نوع من «الوحدة» بين الأنظمة العربية القائمة بدعوى أن وحدة من هذا النوع هي وحدة حكومات وأنظمة ضد الشعوب العربية، وكانت ترفض الوحدة الاقليمية كوحدة الهلال الخصيب ووحدة المغرب العربي بدعوى أن من شأن هذه الاتحادات الاقليمية أن تلغي الوحدة العربية الشاملة... إلخ.

قد نتساءل اليوم بتعجب واستغراب كيف حدث أن فكّرنا وفكّر «الزعماء» معنا، أو لّنا، مثل هذا التفكير. كيف سلكنا هذا المسلك غير المنطقي الذي يرفض وحدة الهلال الخصيب ووحدة وادي النيل ووحدة المغرب العربي ويرفض الوحدة بين الأنظمة والحكومات... إلخ؟ ورغم أن هذا السؤال يبدو اليوم ثقيلاً تفضل النفس التملص منه فإنه من الضروري طرحه من أجل تصفية الحساب مع الهواجس التي حجبت إلقاءه في وقته، الهواجس التي منعت المنطق من ممارسة سلطانه يوم كنا نرفض أي شكل آخر للوحدة غير «الوحدة الاندماجية الشاملة» التي تقوم ضد الأنظمة وضد الحاكمين.

قد لا يكون من الضروري التذكير هنا بأن التمويه الايديولوجي لا يصدر عن النية وسبق الاصرار: فالتبني لفكرة ايديولوجية مموهة يتبناها بصدق وإخلاص غير شاعر بالزيف الذي يطبع وعيه لأنه منغمس في الايديولوجيا، يرى الواقع بذهن حالم وليس بعقل عالم... بيد اننا نفضل التذكير بهذا حتى لا يفهم من كلامنا أننا نحاكم النيات أو أننا نمارس نوعاً من النقد الفادح، كلا. إن كاتب هذه السطور لا يضع نفسه فوق التاريخ، لا يتعالى ولا يتنكر، ولا ينكر أنه وقع هو نفسه تحت وطأة الوعي المزيف، وأنه كان يستصوب الفكرة التي ننقدها هنا يوم كانت تمثل في نظر الأعم الأغلب من المؤمنين بالوحدة العربية الفكرة السليمة الصائبة الصادقة، في حين إنه يرى فيها اليوم فكرة غير واقعية قوامها تداخل الطموحات المتنافسة المتنافية داخل الوعي.

بيان ذلك أنه إذا نظرنا إلى الفكر القومي العربي في مرحلة الخمسينيات والستينيات وجدناه مليئاً بالطموحات ذات الطابع الإطلاقي الشمولي: فشعار الاستقلال كان شمولياً في مضمونه، ايديولوجياً وجغرافياً، إذ يعني من جهة: الشغل والخبز والتعليم والصحة والعدل والمساواة... إلخ، كما يعني من جهة أخرى حق جميع الأقطار العربية في الاستقلال وبالتالي ضرورة تعاون العرب على تحقيق استقلال الوطن العربي من الخليج إلى المحيط. وقضية فلسطين قضية عربية تخص العرب من المحيط إلى الخليج لأنها قضية عدوان صهيوني على جزء من الشعب العربي والأرض العربية، والاشتراكية مطلب عربي شمولي، فالمطلوب هو «اشتراكية عربية»، وليس اشتراكية سورية أو مصرية... والتنمية كذلك مطلوبة لا كواقعة قطرية بل كمطلب قومي... إذن كل الشعارات كانت قومية عربية شمولية، فليس غريباً أن يكون شعار «الوحدة العربية» شعاراً شمولياً بهذا المعنى.

لماذا هذه الشمولية في الشعارات؟ سؤال يطرح طبيعة مرحلة بأكملها، مرحلة من تطور الوعي العربي تشكّل بدورها مظهراً من مظاهر التطور على صعيد الفكر

العالمي، مرحلة المد التحرري الثوري. لقد كانت مرحلة، ولا بد لكل مرحلة من أن تمر. وقد مرت بخيرها وشرها. ومن دون شك فخيرها كثير، وكثير جداً. ومن جملة الأشياء الحيرة فيها الطابع الطوباوي الذي ميز طموح الناس خلالها. إن الطوباوية ليست عيباً كلها بل إن لها جانبها الايجابي وهو رؤية «المستحيل» ممكناً، وكما قيل فـ «المفكر الطوباوي رفيق للمستحيل» رفيق له لأنه يراه ممكناً بل واقعاً حاصلًا، وبذلك يكون رائداً، وهو في الغالب «رائد لا يكذب أهله» وكل ما في الأمر هو أن نبوءته تنبئ عن المستقبل البعيد. لا القريب.

لنقل إذن إن شعار «الوحدة العربية الاندماجية الشاملة»، شعار ينتمي إلى مرحلة الحلم: حلم الماضي، وربما حلم المستقبل أيضاً. أما الواقع العربي الراهن فهو لا يتحمل هذا الشعار، لا يقدر على حمله. إن الممكن اليوم هو أشكال من الوحدة يتداخل فيها ويتكامل، العمل الاقليمي والعمل القومي: إن الوطن العربي اليوم أربع مجموعات متميزة مؤهلة لنوع من الوحدة أو الاتحاد: مجموعة الجزيرة والخليج واليمن، مجموعة الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين)، مجموعة وادي النيل والقرن الافريقي (مصر والسودان والصومال وجيبوتي)، ومجموعة بلدان المغرب العربي الخمسة. والعمل الوجدوي داخل هذه المجموعات لا يتعارض مع العمل الوجدوي على الصعيد العربي العام، سواء في صورة تعاون ثنائي أو في صورة تنسيق داخل جامعة الدول العربية.

وإلى جانب هذه الأشكال الممكنة، اليوم، من الوحدة العربية هناك مستويات للوحدة قائمة وأخرى ممكنة. فالوحدة العربية على المستوى الثقافي قائمة بصورة طبيعية من خلال اللغة المشتركة والتراث المشترك والهموم المشتركة، وهناك مجال واسع لتعميق الوحدة على هذا المستوى. ورغم أن المستوى الاقتصادي يبدو وكأنه المستوى الأقل حظاً من مظاهر الوحدة القائمة في الوطن العربي فإن هذا ليس صحيحاً إلا إذا حصرنا الاقتصاد في المبادلات التجارية والمشاريع المشتركة. أما إذا وسّعناه ليشمل «الاعانات» التي تتم في إطار قرارات مؤتمرات القمة أو في إطار العلاقات الثنائية فإننا سنجد أن ريع الأقطار العربية الريعانية يستفيد منه بشكل أو بآخر أقطار عربية أخرى، وذلك إلى درجة أن بعضها أصبح دولاً شبه ريعانية إذ تتوقف آلية الحياة فيها على ما تتلقاه من إعانات، وأهمها الاعانات العربية. ولو صُبَّ هذا «المال العربي» المتنقل في صورة «اعانات»، لو صُبَّ في قوالب منظمة تنظيمياً عقلاً وفي مشاريع منتجة لنشأ عنه أساس لقاعدة اقتصادية عربية مشتركة.

وبعد، فلم يكن هدفنا تجميل الواقع العربي الراهن أو تبريره، كلا. كل ما نصبو إليه هو أن ينطلق الفكر القومي العربي من معطيات الواقع القائم، من تحليلها